إصـــلاح الـــدولـــة الـعـراقـيـة

سنكون الشعب الأذكى.. إذا أصلحنا التعليم العراقي

(١٢)

□ د. لؤي الخطيب *

تداولت القنوات التلفزيونية وشبكات التواصل الاجتماعي تقارير صحفية تحدثت عن ترتيب الشعوب العربية الأكثر ذكاءً، حيث تَصدر العراق لائحة أذكى شعوب العرب تلته الكويت ثم اليمن وتوالت بعدها بقية الدولة العربية بفارق رقمي بسيط. جاء ترتيب جدول الذكاء (IQ) بناءً على دراسة أجراها بين الفترة بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ عالم النفس البريطاني ريتشارد لين والبروفسور الفنلندي تاتو فانهانين، وشملت قراءتهما أكثر من مئة وثمانين بلداً.

لست هنا بصدد مناقشة الدراسة بقدر ما أود تسليط الضوء على حالة الابتهاج (يوفوريا) التي جعلت العراقيين يباهون باقي الشعوب العربية بأنهم الأذكى، لكن مَنْ يطلع على معطيات الدراسة سيجد أن أكثر من ثمانين بلداً قد تقدمت على العراق في معيار الذكاء، وإن أكثر البلدان التي تفوق عليها العراق هي دول العالم الثالث والناشئة حديثاً، فضلاً عن انحدار مستوى التربية والتعليم في البلاد التي جعلت أفضل الجامعات العراقية في سُلّم أسوأ الجامعات مقارنة بالمؤسسات العالمية الكبرى – هذا الواقع جعلنا من الشعوب التي تتنافس على الافضلية بين الاغبياء والفاشلين لأن قيادات البلد اعتادت على المقارنة بالأسوأ حالاً لنيل الموقع المحمود.

تأريخياً، كان مستوى التعليم في العراق من الأفضل بين دول العالم لكن نكسة الحروب والحصار وعقود من الحكم الدكتاتوري أوقفت عجلة العلم ودفعتها الى التراجع حتى بعد تغيير النظام عام ٢٠٠٣، فقد دأبت الحكومات المتعاقبة على التساهل في منح الشهادات العلمية والتراخي في تطوير المناهج الاكاديمية، ومنحت الاعتراف لكليات أهلية هي عبارة عن دكاكين لتأهيل ساسة البلد الطارئين ممّنْ لا يُفرق أحدهم بين "الضاد والظاء"، في ظل تخصيصات هي الأقل في موازنات التربية والتعليم مقارنة بدول الجوار خلال الخمسة عشر عاماً الماضية. لقد تم تخصيص ١،٨٣ ترليون دينار للتربية، و ٢،٣ ترليون دينار للتعليم العالي والبحث العلمي، علماً أن مجموع هذه التخصيصات لا يتجاوز ما نسبته ٤٪ من موازنة حجمها ١٠٨ ترليونات دينار عراقي للعام ٢٠١٨، في ظل نظام تعليمي يشوبه الفساد المالي والاداري والتخلف المعرفي إذ تحكمه سياقات رجعية ونُظم بيروقراطية تجاوزتها ابسط الدول الاقليمية بعقود من الزمن. وبهذا، يُعَد العراق من البلدان الاقل اهتماماً بالتعليم اذا ما قورن بمعدلات الاستثمار (في التربية والتعليم) في دول الخليج العربي وأوربا وما تنتهجه هذه الدول من سياقات متطورة، حيث يتراوح معدل انفاقها بين ١٣٪ و٢٣٪ من إجمالي تخصيصات الموازنة العامة، تُصرف بحكمة وبخطط مدروسة. تجدر الاشارة الى أن التخصيصات المالية في الدول المتقدمة تركز على كفاءة الكوادر التدريسية وجودة البرامج التعليمية و انتقاء برامج البحوث النوعية مما جعل المؤسسات التعليمية في الدول الخليجية، على سبيل المثال لا الحصر، تنافس الحواضر الثقافية الكلاسيكية مثل بغداد و دمشق والقاهرة و بيروت، حتى أن معدلات التوأمة بينها وبين أرقى الجامعات العالمية قد ارتفع وهي في تصاعد على مستوى المؤسسات والبرامج.

منذ عقد من الزمن دأبتُ على تقديم محاضرات مجانية في عدد من الجامعات والمعاهد العراقية خلال زياراتي للوطن، لكنّني تفاجأت بالمستوى العلمي المتدني لدى الكثير من التدريسيين، خصوصاً في مجال اللغة الانكليزية المُعتمدة عالمياً في كتابة البحوث والكتب المعرفية الرصينة. إن جهل الاستاذ الجامعي باللغة الانكليزية في هذا العصر، بصفتها لغة المصادر والدوريات العلمية المعترف بها، يؤثر سلباً في التقدم العلمي ومستوى الخريجين لما يواجهونه من تحديات في أسواق العمل التي تغلب عليها المنافسة. ولهذا أصبح لزاماً على الدولة العراقية معالجة رفع المستوى العلمي واللغوي للكوادر التدريسية لإحداث نهضة معرفية حقيقية في البلاد تنهض بالقطاع الخاص الناجح ولا تجعل خريج الجامعة يحلم بوظيفة حكومية غير منتجة، هي الآن بمثابة بوليصة تأمين للفاشلين. لعل أفضل خطوة تقوم بها وزارة التعليم العالي هي المضي في جذب القدرات الاكاديمية العراقية المهاجرة التي تزخر بها الجامعات العالمية، للعمل معهم على توطين المعرفة من خلال مراجعة السياقات البيروقراطية المانعة لعملية الاصلاح.

في ما يلي بعض التحديات التي شهدتُها شخصياً في محاولتي الفاشلة لتصديق الشهادة، وسبل إصلاحها:

أولاً: تُعَدُ آليات الاعتراف والمصادقة المتّبعة في وزارة التعليم مانعة لعودة الكفاءات العراقية (بقصد أو بغير قصد) التي طوّرت من قدراتها خلال العقود الماضية، حيث انتهجت الوزارة اساليب غير منطقية هي من موروث الدولة الفاشلة. المنطقي في التصديق والمعادلة هو تقديم صاحب الشهادة أوراقه الثبوتية والتحقّق من صحة صدورها من المؤسسات الاكاديمية بشرط اعتراف وزارة التعليم العالي بالمعاهد والجامعات العالمية لغرض المعادلة. تجدر الاشارة الى ان الدول المتقدمة كافة تكتفي بتوصية مرجع، شخص معروف (Reference)، دون الحاجة الى أوراق رسمية (ما عدا شهادة الطب). أما دول مجلس التعاون الخليجي فتقتصر على طلب ترجمة وتصديق الشهادة من مكتب محاماة مع ختم وزارة الخارجية للدولة الاجنبية، وهذه آلية لا تتجاوز ثلاثة ايام. لذا على الدولة العراقية انتهاج أبسط آلية. أما السياقات الحالية فتتطلب استجوابات وضوابط ما انزل الله بها من سلطان، تطيل من أمد المعاملة وقد تُعطل وتمنع آلية المعادلة، فمثلاً، في الدول الاوربية، يستطيع خريج البكلوريوس التقديم على برنامج الدكتوراه بعد اكمال البكلوريوس بفترة عمل مهنية دون اجتياز مرحلة الماجستير شرط النجاح بمرحلة البحث العلمي بعد مضي عامين (Interim Assessment) قبل الشروع بكتابة اطروحة الدكتوراه. كما يمكن التنوع في مجالات التحصيل الاكاديمي، مثلاً أن تكون البكلوريوس بالهندسة، والماجستير في الاقتصاد، والدكتوراه في التأريخ أو الادارة، وهذا شيء متعارف عليه، بل تشجع عليه مؤسسات العمل في القطاعات الخاصة والعامة والمختلطة باعتبار التنوع العلمي يُثري قابليات الفرد في تنمية المجال العملي وبيئة العمل، لكن في العراق هذا الأمر غير مقبول ولا معقول، لاعتقادهم بوحدة الموضوع، فمن درس بكلوريوس هندسة كيمياء عليه أن يكمل دراسته العليا بهندسة الكيمياء، والا فإن وزارة التعليم العالي لا تعترف بالشهادات العليا اذا لم تكن موافقة لموضوع درجة البكلوريوس، وهذه بدعة أشعر بالشفقة على من نَظّر لها وقننها.

ثانياً: يُعَدُ أسلوب المخاطبة بين السفارات العراقية والمؤسسات الاجنبية الاسوأ فيما شهدته، فاللغة الانكليزية ركيكة وسردية الخطاب ويشوبها النفس التحقيقي وكأن الذي يسألون عنه في الجامعة المعنية شخص متهم ومشكوك فيه. لقد تسلّمتُ رسالة من جامعة أكستر تقول لي "إن السفارة العراقية تستفسر ثانية عن ملفك ولا نعرف ما يريدونه مما أثار شكوكنا حيث رفعنا الأمر الى الجهات العليا في الجامعة". تجدر الإشارة الى أن كم المعلومات المطلوبة لا معنى له، فالملحقيات الثقافية تطلب بحسب ضوابط وزارة التعليم تأريخ ومدة الدراسة وطبيعة الدوام (كلي أو جزئي) وكذلك تطالب بوثائق جميع المؤسسات الاكاديمية المتعلقة اذا كان الطالب قد انتقل من جامعة الى أخرى للتحقق من الفترة الدراسية لبرنامج الدكتوراه. كما أن وزارة التعليم لا تعترف بشهادة الدراسات العليا حتى التحقق بما دونها، في حين أن كل ما تحتاجه الوزارة هو التحقق من صحة الشهادة والجامعة التي اصدرتها لا غير، بغض النظر عن ماهيتها (بكلوريوس أو ماجستير أو دكتوراه). يجب حذف كل هذه السياقات الكارثية وتحسين اسلوب المخاطبات مع الجهات الأجنبية بلغة رصينة ودقيقة لا تثير الضجة والشكوك حول هوية المعني.

ثالثاً: يجب تطوير الشهادات والمناهج التعليمية العراقية لترتقي الى مستوى النظم العالمية المطورة، لكن هذا لا يمكن تحقيقه بدون مراجعة التخصيصات المالية للتربية والتعليم لتكون ما لا يقل عن ١٥٪ من حجم الموازنات العامة للدولة تصرف على كوادر نوعية تتمتع بأعلى الشهادات العالمية والخبرة المهنية بشرط أن تكون اللغتان العربية والانكليزية معتمدتين على حد سواء، وفي أجواء خالية من الفساد الاداري في التعيينات الوظيفية والتخصيصات المالية.

رابعاً: وضع خطة وطنية لدعوة وعودة الكفاءات العراقية وتذليل الصعاب وتوطين المعرفة بعد الغاء جميع السياقات الحالية، لأن الاصرار على وضع العوائق والموانع يعني التآمر على الجيل القادم وحجبه عن المعرفة، وهذا لا يتم إلا بقرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتكليف لجنة محترفة لها معرفة بالسياقات العالمية في الدول المتطورة لتنفيذ خطة التوطين وبسقف زمني لا يتجاوز الثلاثة أشهر للبدء بجذب الكفاءات العراقية.

حتى ذلك الحين، سأبقى ومن معي أمثال الدكتور عباس كاظم (جامعة بيركلي) والدكتور شاكر لعيبي (جامعة لوزان) والكثير من زملائنا في جامعات أوكسفورد وكيمبرج وهارفارد وجونز هوبكنز وغيرنا من خريجي وأساتذة الجامعات الرصينة، ينتظرون الدولة العراقية أن تعترف بوجودهم وجهودهم والترحيب بهم لخدمة الشعب العراقي ومضاهاة أفضل الشعوب، لا أفشلها وأجهلها.

* أكاديمي وزميل في جامعة كولومبيا، نيويورك

العراق إذ يسير في طريق التخلف

□ حميد الكفائي

لا تستحي القوى المتشدّقة بالدين في العراق من ممارسة الدجل والخداع لتضليل البسطاء وإيهامهم بأنها تتبع الإسلام وتسعى إلى التقرب إلى الله، ولا يهمها، على ما يبدو، مستقبل العراق وسمعته وموقعه بين دول العالم، فالأهم من كل هذا هو أن يبقى هؤلاء في الواجهة على رغم فسادهم وفشلهم في إدارة البلاد أو حتى في حفظ السلم الأهلي وتوفير الخدمات الأساسية.

فبعد قانون حظر الخمور الذي شارك في تمريره حزب بارزاني القومي العلماني (الديموقراطي) مع جماعات المالكي والحكيم والفضيلة والحزب الإسلامي، وكان بطله القاضي محمود الحسن، جاء مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي لعام ١٩٥٩، وهو من أكثر القوانين عدالة وتقدمية، لينقل مسألة تنظيم المجتمع من الدولة الضامنة للحقوق، ويخضعها لتفسيرات وتأويلات فقهية لها أول وليس لها آخر، ويسمح بتزويج القاصرات بعمر ٩ سنوات، بل يعتبر كل عقود الزواج السابقة لتشريعه مبرمة وفق المذهب الجعفري إن تضمنت عبارة «عند الحاجة والميسرة» (المادة الثانية،- البند٤).

ففيما يحتاج العراق إلى التماسك الوطني والوحدة بوجه أخطار الإرهاب العالمي، لا يرى «نواب الشعب» قضية أهم من تمرير مشروع قانون مجحف بحق المجتمع وينتهك مواثيق حقوق الإنسان ويتعارض مع القوانين الدولية، ناهيك عن الذوق العام، ويجعل العراق أضحوكة أمام العالم. والمضحك المبكي أن مشروع القانون هذا، الذي اجترحه العباقرة في حزب الفضيلة (الإسلامي) ثم تبناه ديناصورات المجلس الأعلى (الإسلامي)، بتواطؤ مع الحزب (الإسلامي) العراقي، يصادم الحملة التي تقودها الأمم المتحدة لوقف ممارسات تزويج الأطفال التي انطلقت قبل عامين تقريباً في قرار المنظمة الدولية المرقم ١٥٦/٦٩، الصادر في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤ تحت عنوان «زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه»، الذي حث دول العالم على التصدي لهذه الممارسات الهمجية.

ولا يتوقف المتشدقون بالدين عند مفاجأة العالم في القرن الحادي والعشرين بقانون ينتمي إلى عصر صمصام الدولة البويهي، بل إنهم لا يكترثون حتى للنظام الداخلي للبرلمان الذي وضعوه بأنفسهم. فقد مرروا القانون من دون توافر النصاب القانوني المطلوب، وهذا ما اعترف به رئيس البرلمان سليم الجبوري لعدد من النواب وأكدته تسجيلات جلسة البرلمان التي راجعها الأعضاء واعترف فيها بأن «النصاب اختل»، وطعنت في قانونيتها رسمياً القائمة الوطنية في رسالة إلى رئاسة البرلمان بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٩ وقّعها النائب كاظم الشمري.

وعلى رغم تحمس الجبوري الواضح لمشروع قانون تزويج الأطفال، وتمريره إياه من دون توافر النصاب القانوني، فإنه ادعى أثناء حديثه في «معهد السلام الأميركي» في واشنطن بتاريخ ٢٠١٧/١١/٧ بأنه شخصياً «يعارض» تعديل قانون الأحوال الشخصية! وقد دافع الجبوري، الذي يحمل الدكتوراه في القانون، عن مشروع القانون قائلاً إنه لا توجد فيه أي فقرة تشير إلى سن الزواج، متهماً وسائل الإعلام بأنها اختلقت قصة السماح بزواج القاصرات بعمر ٩ سنوات! لكنه في الوقت نفسه انتقد القانون الحالي الذي يسمح بزواج الفتاة في سن الخامسة عشرة «بموافقة أهلها وإقرار القاضي بأنها مؤهلة للزواج»، وقال إن الفتاة في سن الخامسة عشرة قاصرة أيضاً!

صحيح أن مشروع قانون تزويج الأطفال لا يحدد سناً للزواج، فقد أوكل هذا الأمر إلى «الفقهاء»، وهنا تكمن الخطورة لأن آراءهم تكاد تجمع على أن سن زواج الفتاة هو التاسعة، ولكن هل هناك قانون للأحوال الشخصية في العالم لا يحدد سناً دنيا للزواج؟ أليس هذا خللاً معيباً في القانون؟ وكيف يرتضي الخبير القانوني سليم الجبوري قانوناً يضع مصائر ملايين الأطفال بأيدي تفسيرات قروسطية لا تمت للطبيعة البشرية بصلة؟ أين العدالة والضمير الإنساني في هذا التشريع؟

الجماعات المتشدقة بالدين تعادي المرأة وتحتقرها لأنها تدرك، على رغم تخلفها، أن تحرر المرأة سيخلق مجتمعاً حراً وسليماً، ومثل هذا المجتمع لن يسمح لهذه الجماعات أن تتحكم به بل هو سيلفظها ويزيحها إلى الهامش. لذلك فإن السماح بتزويج المرأة بعمر التاسعة سيبقيها ضمن دائرة التحكم المتعسف لأولي الأمر والعبودية للتقاليد والأوهام ما يفقدها القدرة على تربية أجيال حرة وشخصيات قوية ترفض التخلف والتبعية. إذاً، هذا القانون ضروري لبقاء هذه الجماعات في صدارة الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأنه يخلق البيئة الخصبة لها كي تنمو وتتوسع وتهيمن وترسّخ أفكارها، وهي تحرص دائماً على خدمة مصالحها وتأمين مستقبلها.

وفي المقابل، فقوى العصرنة والتقدم والعقلانية في العراق غائبة ومشتّتة ويئن بعضها تحت قيادات ديناصورية لا تنظر إلى أبعد من الحصول على مكاسب شخصية قصيرة الأمد. ما زال العلمانيون والمعتدلون لا ينظرون إلى المستقبل البعيد ولا يسعون لبناء مشروع طويل الأمد يرسخ مبادئ العدالة والحرية والديموقراطية الحقيقية للأجيال المقبلة. الوضع في العراق بلغ مرحلة خطيرة، فهناك قوى ظلامية تخوض معركتها الأخيرة، ولا يهمها مستقبل البلد بقدر بقائها في الساحة بأيّ ثمن، وقد أخذت تسخّر لهذا البقاء الإمكانات والأموال التي توافرت لها عبر استيلائها على مقدرات البلد خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية، وتمكنت أيضاً من تسخير وسائل الإعلام والدعاية للترويج لبرامجها وشخصياتها.

في العام الماضي أقال البرلمان رئيسه سليم الجبوري ونصّب النائب عدنان الجنابي محلّه، لكن الجبوري ذهب إلى المحكمة الاتحادية وطعن في قانونية الجلسة وشكك في توافر النصاب القانوني فيها، فحكمت المحكمة له وأعادته إلى منصبه. فإن كان لا يكترث للنصاب القانوني، ما كان عليه أن يحتج قضائياً على غيابه في الجلسة التي أقالته، وإن كان النصاب مهماً كي تصبح الجلسة قانونية، فلماذا يمرر قانوناً من دون توافره؟

أصبح واضحاً الآن أن هناك أحزاباً «سياسية» لا تهتم لمستقبل العراق ولا تكترث لقيم العدالة والحرية والتقدم، ولا يهمها إن تعَرّض العراق لأضرار اقتصادية وسياسية وتخلف تكنولوجي بسبب تبنيه قوانين تنتهك القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان. لذلك أصبح لزاماً على المجتمع العراقي، والنساء تحديداً لأنهن المعنيات بهذا الأمر في المقام الأول، أن يلفظ هذه الأحزاب كلياً إن أراد العيش بسلام وانسجام مع العالم.

■ عن: "الحياة اللندنية"

الورقة الكردية تخيّم على العلاقات الروسية- التركية

□ د. فالح الحمراني *

تشير الدلائل كافة إلى أن تركيا مازالت متلبسة بالروح الطورانية وتحن الى استعادة مجدها الغابر، ويتجسد خاصة ذلك في نفي حقوق القوميات التي تعيش في كنف تركيا الحديثة، وفي مقدمتها الأمة الكردية. وكانت الورقة الكردية حاضرة بقوة خلال مباحثات الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب اردوغان التي أجريت بتاريخ ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني في منتجع سوتسي الروسي الواقع على البحر الأسود بل وفي صادرة القضايا المختلف عليها.

وتناولت مباحثات بوتين/ اردوغان طائفة واسعة من القضايا شملت القضية الكردية في سوريا وآفاق مشروع خط أنابيب "التيار التركي" للغاز الطبيعي ومشروع بناء محطة للطاقة النووية وبيع روسيا لتركيا صواريخ مضادّة للأهداف الجوية من نوع أس ٤٠٠ الذي تراجعت انقرة عن استيراده بسبب اعتراض حلف الناتو عليه، فضلاً عن توريد المنتجات الزراعية والتجارية والتعاون الاقتصادي ككل.

وأفاد الرئيس بوتين خلال المؤتمر الصحفي، بأنه أبلغ نظيره التركي اردوغان عن انه والرئيس الامريكي دونالد ترامب صادقا، خلال قمة آسيا / المحيط الهادي في فيتنام، على بيان مشترك " عكس مقاربات البلدين الرئيسة للوضع السوري". ويشار الى أنه ووفقاً للوثيقة التي وافق عليها وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف والامريكي ريكس تيلرسون، أكد بوتين وترامب على أن موسكو وواشنطن ستواصلان جهودهما المشتركة لمكافحة الجماعات الإرهابية المشخّصة بالدولة الاسلامية حتى إلحاق الهزيمة الكاملة بها. واتفق الطرفان أيضاً على أن ليس ثمّة حل عسكري للأزمة السورية. علما أن الأوساط التركية استقبلت البيان الروسي/ الامريكي بشأن سوريا بامتعاض شديد، وكتبت وسائل الإعلام إن "الاتفاق بين بوتين وترامب احبط الخطط التركية كافة في سوريا".

واللافت أنه وعشيّة زيارته لمنتجع سوتشي وقبل عدّة ساعات من مباحثات اردوغان مع بوتين نشرت صحيفة "حريات" على صفحتها الأولى مقالة قالت فيها إن "الرئيس التركي أعرب عن سخطه على كل من روسيا وامريكا ودعا الى سحب قواتهما من سوريا". واضاف: "إذا لم يكن هناك حل عسكري فعليهم سحب قواتهما. العالم ليس غبياً. وقد قتلت الحكومة المركزية نحو مليون شخص. وليس لدى تركيا قوات هناك. اسحبوا قواتكم من هناك وابحثوا عن حل سياسي. منوها الى أن للولايات المتحدة هناك ٥ قواعد جويّة في شمال سوريا. وهناك منشأة أخرى يجري بناؤها في الرقة. ولديهم أيضاً ٨ قواعد عسكرية، وهو ما يعني انها ١٣ قاعدة. ولدى روسيا ٥ قواعد في سوريا. فماذا عن هذه الحقائق؟"، كما اعلن اردوغان.

وكتبت وسائل الإعلام التركية: "ذهب أردوغان إلى روسيا بمزاج حاد". فدعونا نلاحظ أن تركيا تقول إن لديها الأسباب الكافية التي تدعوها للاستياء من الاتفاق بين روسيا والولايات المتحدة. أولاً، إن الاتفاق يؤكد دور الرئيس بشار الأسد في مصير سوريا. وثانياً، إنه يدعو جميع أطراف الأزمة السورية إلى المشاركة بنشاط في عملية جنيف، والذي ينطوي على مشاركة الجماعات الكردية السورية تحت راية حزب الاتحاد الديمقراطي (PDS)، التي تعتبره أنقرة الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني (PKK) المحظور في تركيا. وقال محلل السياسة الخارجية التركية سيركان دميرتاس، إن الاتفاق الروسي/ الأمريكي يطرح مشاكل خطيرة بالنسبة لتركيا: "روسيا، وكذلك الولايات المتحدة تعتبر الكرد السوريين كمكوّن قوي لمستقبل سوريا. وأرجأت روسيا، ولكنها لم تلغ المؤتمر الوطني السوري في سوتشي، حيث سيتم تمثيل جميع المجموعات العرقية السورية لمناقشة مستقبل سوريا. وكانت القيادة السورية بدورها وعدت مؤخراً بالحكم الذاتي المحدود للكرد السوريين". وأضاف "إن تركيا دفعت نفسها بنفسها الى فخ لا تستطيع الخروج منه، ومن ثم يتعين عليها اتخاذ العديد من الخطوات". "زيارة اردوغان إلى روسيا والكويت وقطر تعتبر حيوية لهذا البلد، لأن حماية الاستقرار في المنطقة، ضمانة لأمن تركيا".

إن القرار السياسي الاستثنائي للأزمة السورية يعني أن السلطات التركية سوف تضطر إلى الموافقة على قبول حكومة الأسد كمشارك في مفاوضات جنيف وأستانا. والحل السياسي ينطوي على خيارات مختلفة. وفي الوقت الراهن، فإن الوثيقة الوحيدة المقبولة دولياً لحل النزاع هي القرار ٢٢٥٤ الذي اعتمده مجلس الأمن الدولي في أواخر عام ٢٠١٥. وتشدد الوثيقة على ضرورة احترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي سوريا وعن القلق من أن الوضع في البلاد سيزداد سوءا إذا لم يتيسر وضع قرار سياسي. ويتطرق القرار أيضاً إلى أهمية التنفيذ الكامل لبيان جنيف لعام ٢٠١٢ بشأن سوريا. ووفقاً للخطة، يجب أن تتشكل في سوريا انتقال السلطة، والتي سوف تمثل جميع فئات المجتمع وتهيئة الأجواء لإجراء انتخابات حرّة في سوريا. ومن الواضح أن المفاوضات في جنيف وأستانا تعني مشاركة ممثلي الكرد، وليس من قبيل الصدفة أنه بعد الاجتماع مع رئيس روسيا، نشرت القناة التلفزيونية التركية الرئيسة TRT مادة تحت عنوان صاخب "تركيا تستعيد العلاقات مع روسيا".

وجددت وزارة الخارجية التركية بيان السكرتير الصحفي للرئيس الروسي عن صعوبات المفاوضات حول جملة أمور، وجاء في البيان: "إن البلدين لديهما مقاربات مختلفة للوضع في شبه جزيرة القرم وأوكرانيا. وهناك أيضا خلافات حول بعض القضايا المتعلقة بالحالة في سوريا، لكن لا تزال كل من أنقرة وموسكو تبذلان جهوداً لتأمين هدنة في سوريا. والاختلافات ليست عائقاً في هذا الصدد.

وتؤكد التصريحات الرسمية حول الخلافات القائمة الرأي القائل بأنه خلال المحادثات في سوتشي، لم تتمكن الأطراف من التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من الموضوعات الرئيسة. في هذه المرحلة،

وفي الوقت الحالي هناك ثلاث قضايا رئيسة، حيث يختلف جذرياً نهج روسيا وتركيا :

. بعد إنشاء منطقة التصعيد في إدلب، تسعى تركيا للسيطرة على عفرين، وبالتالي منع الممر الكردي. ومع ذلك، فإن روسيا تريد أن ترى تركيا كمراقب في إدلب وفقا لقرار مشترك في أستانا.-

. مشاركة الممثلين الكرد في المفاوضات حول الأزمة السورية، التي قطعتها تركيا حتى الآن.

. مصير رئيس بشار الأسد.

ويكتب خبير السياسة الخارجية لتركيا والقوقاز والشرق الأوسط فهيم تشتيكين في مقالته ما يلي: "أنقرة تشعر بالقلق إزاء رفض روسيا على طلب الجانب التركي بشأن القضية الكردية، وعلى الرغم من التعاون الوثيق في" اجتماعات أستانا". وأضاف إن "الاتصالات الروسية-الكردية قد تم التعبير عنها بوضوح عندما لم تعط روسيا الضوء الاخضر لعملية عسكرية تركية في عفرين". وفي الحقيقة أن روسيا لم تتخذ أبداً موقفاً سلبياً تجاه الكرد، ووافقت دائماً على مطالبهم بالاعتراف بحقوقهم القانونية وستواصل القيام بذلك. الى ذلك أن روسيا تبذل جهوداً لضمان مشاركة الكرد في جميع مراحل عملية التفاوض بما في ذلك في جنيف واستانا. كما أن روسيا تصر على مشاركة الكرد في عملية التوصل إلى حل سياسي . ومن المقرر مشاركة ممثلي الكرد والأرمن والشيشان والتركمان في مؤتمر الحوار الوطني السوري الذي تدعو له روسيا.

إلى جانب ذلك رصد المراقبون السياسيون في تركيا وجود تغيّر في الموقف التركي بشأن مستقبل سوريا بقيادة الرئيس بشار الأسد. وضمن هذا السياق يعتقد رئيس تحرير صحيفة "هريت دايلي" مراد يتكين: أن العديد من مفردات خطاب أردوغان قبل مغادرته سوتشي، تشير إلى موافقة تركيا لحد ما في هذا الشأن. وانتقد اردوغان واشنطن لعدم الوفاء بوعوده". لم يتم اخلاء منبج، وقد استولى عليه إرهابيون من قوات الدفاع الذاتي الشعبية. ولكن الإدارة المركزية وروسيا ونحن (تركيا) نراقب هذا عن كثب". ويذكر أن مصطلح "الإدارة المركزية" يعني بخطاب اردوغان حكومة الأسد . وعلى الرغم من أنه لا توجد اتصالات مباشرة بين أنقرة ودمشق – على الأقل بصورة علنية، فمن الممكن أن تكون ثمّة اتصالات بطريقة أو بأخرى من خلال موسكو.

* كاتب من العراق يقيم في موسكو